التنمية المعتمدة على الذات: أي فرص للجزائر في ظل الظروف الراهنة

▪ أ.د. لزعـر علي
جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق اهراس

▪ أ. سعـدو عادل
جامعة باجي مختار- عنابة

الملخَّـص:

تبلور مفهوم التنمية بشكل كبير أكثر وضوحا في الخمسينيات من القرن الماضي بعد أن بدأ الكثير من الدول النامية بمحاولة تغيير واقعها المتخلف بجميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ،فضلا عن تغيير المؤسسات المختلفة. إلا أن واقع العلاقات الاقتصادية الدولية والواقع المتخلف لهذه البلدان إلى جانب عوامل أخرى كانت كفيلة بإحباط الجهود التنموية في معظم هذه البلدان مما عمق من تخلفها ولم يخرجها من دائرة التبعية بمختلف أشكالها وشتى درجاتها.

سعيا لتحرير تلك البلدان براثن التبعية ،تم تقديم نموذج تنموي بديل عرف ويعرف بالتنمية المعتمدة على الذات أو بالتنمية المستقلة بصفتها عملية تقوم على قدرة البلد على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف بالموارد وفي اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة . وتتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسيين هما الإمكانات البشرية والطبيعية والمادية والرأسمالية والتقنية المتوفرة للبلد ونوعية السياسات الاقتصادية ومدى فعاليتها في الوصول إلى نتائج تنموية حميدة.

ياتي هذا العمل إذا لتسليط بعض الضوء على هذا مفهوم الجديد الذي لا يزال مبهما عند الكثير، محاولا في الوقت عينه عرض أهم المؤشرات التي تشكل بارومتر نجاح هذا النموذج التنموي البديل. و قد سعينا من خلال هذا المجهود المتواضع إجراء إسقاط على حالة الجزائر للتعرف على فرص نجاح هذا النموذج في بلد فتي و غني يتوفر على كل عوامل النجاح بامتياز إن كانت هناك إرادة سياسية جادة لتحقيق ذلك.

Résumé

C'est durant les années cinquante que le concept de développement a pris un nouveau détour et une nouvelle ampleur suite aux maintes initiatives prises, à l'époque, par différents pays afin d'apporter des changements à leurs situations décrites comme misérables, que ce soit sur le plan économique, social, culturel, politique ou sur le plan institutionnel.

Mais, malheureusement, tous cesespoirs se sont volatilisés face aux déséquilibres et aux dominances qui caractérisaient et caractérisent l'arènemondiale.

Afin de soutenir ces pays et leur donner d'autres chances de relance, un nouveau modèle de développement a vu le jour, un modèle proposé comme étant une solution alternative, et est appelé« le développement endogène ». Ce modèle est censé accorder à ces pays plus d'indépendance dans la prise de décision dans l'exploitation des différentes ressources disponibles (humaines, naturelles, financières, techniques…etc.) et dans le choix des politiques économiques adéquates.

Cet article vient donc pour essayer d'éclaircir d'avantage le concept de développement endogène ainsi que les principaux indicateurs qui peuvent être considérés comme baromètre mesurant le degré de réussite de cette nouvelle variante. A travers cette modeste étude, on a également essayé de faire une projection sur le cas de l'Algérie afin de mesurer les chances d'un tel pays aussi jeune que riche pour réussir une véritable relance qui dépend étroitement d'une volonté politique sérieuse et ambitieuse.

مقدمة

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع الحساسة التي طالما كانت محل جدال ونقاش على الصعيدين المحلي والدولي، ويرجع سبب التباين والاختلاف في الآراء إلى تباين المشارب العلمية والفلسفية لكل جهة من الجهات التي تناولت مسألة التنمية كموضوع بحث، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يظل الاختلاف قائما حول طبيعة النماذج التنموية الكائنة والمتبعة من طرف حكومات الدول المتقدمة والنامية على السواء.

هذه النماذج التي طالما نسجت بخيوط غربية، وتم تسويقها في الدول النامية تحت لواء التقدم والتحديث، قد أثبتت بمرور الزمن فشلها وعجزها عن حل مشاكل الغالبية العظمى من سكان المعمورة، لاسيما تلك التي تعيش ظروفا بائسة وتعاني من ويلات الفقر، الجهل، المرض...الخ، فضلا عن ترسيخها لظاهرة التمايز الطبقي المقيت، من جراء سوء توزيع الثروات، كما

سمحت بتحقيق مستويات عالية من النمو على حساب الثروات الطبيعية والبيئية، الشيء الذي آل بمصير الإنسان إلى مستقبل يكاد يكون مجهولا.

الغريب والمؤسف في الأمر، هو أن عددا كبيرا من الدول النامية، والعربية على وجه الخصوص، لا تزال تتبع خطى هذه السياسات بحجة وجوب ركوب موجة العولمة. هذه العولمة التي بالرغم من أنها تحمل في طياتها جملة من المزايا، إلا أنها تؤثر سلبا، بأشكال ومقادير مختلفة، على الاقتصاديات الناشئة و/أو الضعيفة التي هي بحاجة ماسة لمن يساندها ويدعمها، لا لمن يزيد في تبعيتها ويقلل من فرص نمائها.

على هذا الأساس، بات من الضروري، بل من الواجب إعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة تتحرك بصورة تتسق مع إطارها الجغرافي ومحيطها الاجتماعي، الثقافي والحضاري، وتهدف استراتيجيا إلى خدمة المجتمع المحلي وبالتالي خدمة المواطن الطامح في تسلق سلم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، لكن بمعايير ومواصفات تحافظ على هويته وتوسع آفاقه المستقبلية.

ومن هذا المنطلق، رأينا أنه من الضروري بمكان البحث في سبل وكيفيات تحقيق مشروع تنموي داخلي المنشأ، يكون في الوقت ذاته وسيلة حماية داخلية وخارجية للدولة، وهذا ما دفعنا لتقسيم هذه الدراسة وفقا للخطة التالية:

1. تأصيل نظري لعملية التنمية: مفهومها، أهدافها وأسسها
2. التنمية المعتمدة على الذات: مفهومها ومستلزماتها
3. مؤشرات التنمية البديلة – إسقاط على حالة الجزائر –
4. خاتمة وتوصيات

1. تأصيل نظري لعملية التنمية

1.1 مفهوم التنمية

نظرا لاتساع مجال التنمية وشمولها جوانب متعددة، فإن تعريفاتها قد لا تغطي مجالاتها كافة، إذ ما زال الحديث يدور عن نواح كثيرة في التنمية لم يجر التطرق إليها بشكل مسهب. ولعل إيرادنا لنماذج من أقوال المفكرين في التنمية لإيضاح مغزاها، ليس سوى محاولة للإضاءة على بعض دلالاتها، و التعرف إلى مبادئها، حيث أجمعت الآراء على مدى أهميتها و أهمية دورها في الحياة الإنسانية و ذلك من خلال وصفها على أنها " عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان و كرامته، و هي بناء للإنسان و تحرير له، و تطوير لكفاءاته و إطلاق لقدراته للعمل البناء، كذلك اكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و الاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر"[1]

بعبارة أخرى، يمكن القول بأن سعي التنمية ينصب على " تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلياته وتكويناته، حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانات المتوفرة، ووضع خطة واضحة الأهداف، قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة" [2]

مما سبق ذكره، يمكن الإشارة إلى أن السمة الغالبة لتعريفات التنمية تركز على كونها عملية تتصف بالحركة والانتقال والتغيير، وعموما فإن عملية التنمية يمكن وصفها على أنها ظاهرة كلية،وهي في جوهرها عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة،ترمي إلى تخليص البلدان الضعيفة من ظواهر الفقر والتخلف وتحريرها من علاقات التبعية، وتعبئة طاقاتها الذاتية وتوظيفها في إقامة بنيان اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد، يضمن أولاً

إشباع الحاجات الأساسية، المادية والمعنوية، لجماهير الشعب كالغذاء والكساء والمسكن والتعليم والعلاج والحاجات الثقافية والإعلامية، ثم يسعى إلى رفع مستوى رفاه الناس بإطراد.

الشكل 1: الحلقة المفرغة للفقر و التخلف

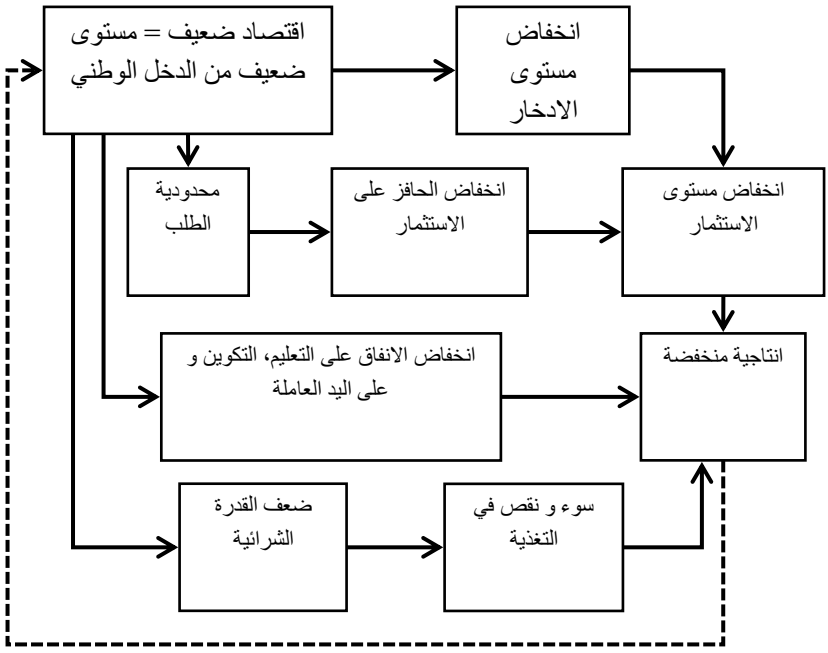

المصدر: دحماني محمد دريوش، محاضرات في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2006، ص 2

فالتنمية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الخ. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير يختلف من مجتمع لآخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع. ولهذا، فقد استبدل هدف زيادة الدخل الفردي بهدف

تحقيق الحياة الكريمة للفرد، رغم أهمية الدخل الفردي. ويتضمن مفهوم الحياة الكريمة توفير الاحتياجات الأساسية للفرد، وتحقيق ذاتيته، وتوفير حرية الاختيار له في المجتمع.

2.1 أهداف التنمية وأسسها:

مما سبق ذكره، يتضح لنا بأن التنمية هي تنمية المجتمع كله وليست تنمية الاقتصاد فقط. وقضية التركيز المقصود على جانب منها اتجاه خاطئ محفوف بأعلى مخاطر الفشل وذلك للاعتماد العضوي والترابط والتكامل المتوازن بين مكونات المجتمع ومكونات التنمية، كون التنمية:[3]

- تحكمها رؤية شاملة تحوي الرؤى السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- التنمية هي تنمية القيم الاجتماعية، التنظيم الاجتماعي والإداري، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، المادية والبشرية.

وعليه، فالتنمية لا تهدف، كما سبق وذكرنا، إلى الرخاء الاقتصادي فقط وإنما تهدف أيضا إلى الرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي كذلك. حتى الرخاء الاقتصادي لا يتمثل في مجرد الرفاهية الاقتصادية (أي الاستمتاع بأعلى مستويات الغذاء، الإيواء، الكساء...الخ) وإنما يتمثل في قدرات ومؤشرات أخرى تشتمل على الرشادة الاقتصادية، التوازن بين صيانة الموارد واستغلالها، الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، تمكن الجماهير من رأس المال، عدالة توزيع ثمار التنمية، الاستخدام الرشيد للتقنيات المناسبة والصائنة للبيئة والممارسة الرشيدة للتمويل العام والإنفاق العام. كما أن التنمية لا تهدف إلى الرخاء الاقتصادي بعناصره السابقة فقط، وإنما تهدف إلى الرضاء النفسي والتنمية السيكولوجية

بما فيها من عناصر الابتكار والتجديد، الدافع الانجازي، الارتضاء النفسي والقناعة، الروح المعنوية العالية والانتماء للجماعة و المجتمع. ومن ثم، تهدف التنمية إلى خلق الشخصية السوية، القوية، النامية والفعالة التي تمثل إحدى عناصر رأس المال البشري الأساسية.

كون عملية التنمية هي عملية شاملة و كلية، فهي لا تهدف لتحقيق العناصر السالفة الذكر فقط، بل يمكن إضافة أهداف أخرى يمكن حصر أهمها فيما يلي:[4]

- أهداف اجتماعية تتمثل في جدارة وفاعلية المنظمات والهيئات، التعاون والترابط المجتمعي المحلي، تنمية المرأة والشباب، المشاركة الشعبية، التناسب بين توزيع الموارد وتوزيع السكان، الجدارة المؤسسية في دعم ومكافأة البحوث الأساسية والتطبيقية؛
- أهداف سياسية تتمثل في المشاركة السياسية، تحقيق العدالة، تحقيق الديمقراطية، التأمين الإنساني (ضد الجوع، المرض، الجريمة والقهر) وتوسيع نطاق الاختيارات أمام الناس؛
- أهداف ثقافية تتمثل في المعتنقات الواضحة للهوية الثقافية، الانفتاح الثقافي، تحقيق الحد الأدنى من المتناقضات الثقافية... إلخ.

وقصد تحقيق جملة هذه الأهداف، ينبغي توفر مجموعة من القواعد والأسس التي من شأنها أن تغذي عملية التنمية وتساهم في نجاحها على أكمل وجه. ويمكن حصر أهم هذه الأسس في العناصر التالية:[5]

أولا: ينبغي أن تكون التنمية حصيلة انجازات المجتمع نفسه بوجه الإجمال، لا أن تتم في معظمها بفضل رؤوس أموال أجنبية أو تقنية أجنبية أو على أيدي مقاولين اقتصاديين أجانب أو أي صناعة أجنبية رئيسية أو أي نشاط آخر أجنبي. وحتى لو كان نشاط مثل هذه المؤسسات الأجنبية سينتج عنه

دخل عال لكل فرد، فلابد من تصنيف الاقتصاد في هذه لحالة كاقتصاد متخلف، خاصة إذا كان الانجاز الاقتصادي للسكان على العموم ضعيفا وينتج دخلا ضئيلا في القطاعات اللانفطية؛

ثانيا: يجب أن تكون البيئة الاجتماعية والسياسية قادرة على أن تمد الاقتصاد بكثير من الأفكار، المعرفة، المواقف والمؤسسات اللازمة للتحرك وللعمل الكفء والفعال؛

ثالثا: يجب على الشرطين السابقين أن يجعلا من الممكن حصول معدل متقدم ومستمر من النمو، وهكذا فينبغي أن يستمر التغير التقني وغير التقني على نطاق محسوس وذلك ليتمكن الاقتصاد الوطني من أن يحافظ على ارتفاع معدل النمو أو أن يحافظ على المعدل نفسه إذا كان قد وصل إلى مستوى عال. فإذا لم يتحقق ذلك، فإن هذا الارتفاع المعتبر (على المدى القصير) لنصيب الفرد من الناتج الوطني سوف ينظر إليه خطأ وكأن المستوى المعيشي لهذا الفرد قد تحسن وبالتالي كأن تنمية حقيقية قد وقعت؛

رابعا: يجب ألا يعني الدخل المرتفع فقط مجرد تحسن ملموس لكل فرد بموجب متوسط حسابي عال منظور إليه نظرة مبسطة، ولكن يجب أن يصحب ذلك توزيع أكثر عدالة للدخل. وهكذا، فإن كل انجاز متقدم يجب أن يرافقه بعد وقت قصير توزيع عادل على نطاق واسع، بحيث أن كل من ساهم مساهمة رئيسية في زيادة الناتج الوطني ينال من ثمار جهود يديه و/أو عقله. في هذا السياق، يجب أن توجه التنمية طبقا لحاجات الشعب، ولا شك أن هذا شرط حرج. ففي كثير من الأحيان وفي معظم المجالات عندما تحدد استراتيجيات التنمية، خططها وسياساتها، فإن نتائجها تكون متناقضة، حيث تدل البيانات والأرقام على معدلات نمو مرموقة في حين لا يشعر عامة الأفراد بنعمة التنمية إلا بشكل هامشي. على صعيد هذا التناقض، يشهد

المراقب والمتتبع للأحداث عادة خلق انجازات وهياكل ضخمة وجديدة ومقابل هذا يلحظ تزايد، في أغلب الأحيان، عدد الفقراء والمعوزين الذين يفتقرون إلى أبسط مقومات الحياة. ويقوم إلى جانب هذا التناقض مفارقة أخرى غير مقبولة وهي وجود أفراد فاحشي الثراء يشهدون تزايد ثرواتهم باستمرار إلى جانب جماعات شديدة الفقر يعانون تدهور أوضاعهم باستمرار. وهذا التباين الشاسع ما هو إلا حصيلة القبول بالتنمية ميكانيكية الدلالة في حين يتم التغاضي عن الأفراد التي تسكن الأكواخ الحقيرة المحرومة والأحياء القذرة البائسة. وجدير بالذكر أن هذا الاهتمام بالتوزيع العادل لا ينبثق عن دوافع إنسانية عطوفة فحسب، وإنما يرتكز على واقعية لا علاقة لها بالعاطفة وهي أنه في حالة ما إذا لم يتم مكافئة الأفراد المساهمين في عملية التنمية وفي عمليات الإنتاج ولم يتم حصولهم على ثمارها، فإن الإنتاج نفسه سوف يصاب بالضرر على المدى الطويل وبالتبعية سوف تتعطل عجلة التنمية؛

خامسا: يجب أن تكون الانجازات المحسنة مصحوبة بمشاركة اقتصادية لكافة السكان وأن تكون هذه المشاركة على نطاق واسع. كما أن القرارات السياسية المتصلة بتصميم سياسات واستراتيجيات التنمية وبتخصيص موارد التنمية واستعمالها يجب أن تصاحبها مشاركة فعلية للسكان سياسيا واجتماعيا وعلى نطاق واسع؛

سادسا: يجب أن تهدف التنمية إلى امتصاص الكثير من قدرات القوى البشرية العاملة،وعلى وجه الخصوص على صعيد الكثير من البلاد النامية التي تتميز بضغط سكاني كبير على موارد البلاد مع تسجيل مستويات معتبرة من البطالة. ولذلك يجب إعطاء درجة عالية من الأولوية لرفع مستوى

التشغيل عند صياغة استراتيجيات التنمية وخططها وعند وضع معايير الاستثمار.

بالنظر إلى التنمية من خلال هذه الأبعاد، تبرز وكأنها عملية ثورية كونها تحرر المجتمع من كثير من القيود السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والثقافية، فهي بالتالي عملية تتطلب البراعة، الدقة، المثابرة وحسن التدبير كونها ستزرع بذور التغيير في السلوكات والأفكار لتحصد ثمار الديناميكية في الأداء والتدبير.

2. التنمية المعتمدة على الذات :

على صعيد التنظير في مفهوم التنمية المعتمدة على الذات، يمكن اعتبار بول باران رائدا في الدعوة إلى تحقيقها من خلال كتابه " الاقتصاد السياسي للتنمية " إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي، بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن بدء بقطع قنوات استنزافه الخارجية وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة، كما أكد على القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول الرأسمالية المتقدمة المتميز بكثرة التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي.

1.2 تحديد المفهوم :

وقد اتبع خطى باران العديد من الاقتصاديين في محاولة منهم لتطوير تحليله المذكور لاستخلاص وتحديد مفهوم للتنمية المستقلة. وعلى الرغم من عدم تبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات هؤلاء، إلا أن غالبيتهم أجمعوا على أنها تتمثل في" اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين

المهارات، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك. ويفترض هنا التغيير الإرادي المقصود الذي يحرر البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها. وبالتالي، فإن مفهومها يتعدى الجانب الاقتصادي إلى شمولها الجوانب الاجتماعية والسياسية أيضا، مع اهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية، وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، فضلا عن أهمية المشاركة الديمقراطية في اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تتيح إمكانية إبعاد القرارات المتخذة بشكل فردي، والتي قد تكون لها تأثيرات سلبية في جملة العملية التنموية في البلد النامي، مع إبعاد حالة التسلط والاستبداد التي أثبتت فشلها في كثير من بلدان العالم"[6]

وعند الحديث عن التوجه نحو الداخل، فهذا لا يعني الانغلاق والعيش حد الكفاف، وإنما يفترض من خلال الاعتماد على الذات العمل على تأسيس القوة الذاتية التي تسمح بمواجهة هيمنة الدول المتقدمة في النظام الدولي، والتي تقلص من حجم التعامل معها، وتمكن البلد، أو مجموعة البلدان المتعاونة، من التعامل مع الخارج من موقع أقرب إلى التكافؤ والندية بدلا من التبعية والضعف التي تسم تعامل البلدان النامية مع الدول المتقدمة بشكل عام[7]. وعند الحديث كذلك عن الاعتماد على الذات، فمن المهم بمكان ذكر وتسجيل أربعة عشر نقطة يعتقد أنها تجسد مختلف جوانبه أو فضائله. وسندرج في هذا الشأن عناوين النقاط فقط كونها تدل بشكل واف على مضمونها، مما يغنينا عن تقديم الإيضاحات حولها. فبفضل الاعتماد على الذات يمكن:[8]

- تحويل وجهة الأولويات صوب الإنتاج لتلبية الحاجات الأساسية لأولئك المواطنين الأكثر حاجة؛
- تأكيد المشاركة الجماهيرية؛

- استخدام عوامل الإنتاج بشكل أفضل بكثير؛
- تنشيط النزعة الخلاقة؛
- توفير أكبر قدر من الاتساق والتلاؤم مع الأوضاع المحلية؛
- تحقيق قدر أكبر من التنوع في التنمية؛
- تخفيض درجة الاغتراب؛
- جعل التوازن البيئوي أكثر سهولة في التحقيق؛
- تحويل العوامل الخارجية الايجابية إلى الداخل أو تحول إلى الجيران؛
- تحقيق التضامن مع الآخرين، الذين هم في وضع مشابه، قاعدة أكثر صلابة؛
- زيادة القدرة على مقاومة التلاعب الناجم عن التبعية في مجال التجارة؛
- تحسين قدرة الدفاع العسكري للبلد المعني؛
- تحقيق تقارب (في مستويات القوة) بين المركز والتخوم (في النظام العالمي المعاصر)؛
- التخلص من دورة الدخل المنخفض التي تشكل عائقا كبيرا لأي مشروع التنموي.

الشكل 2: دورة الدخل المنخفض

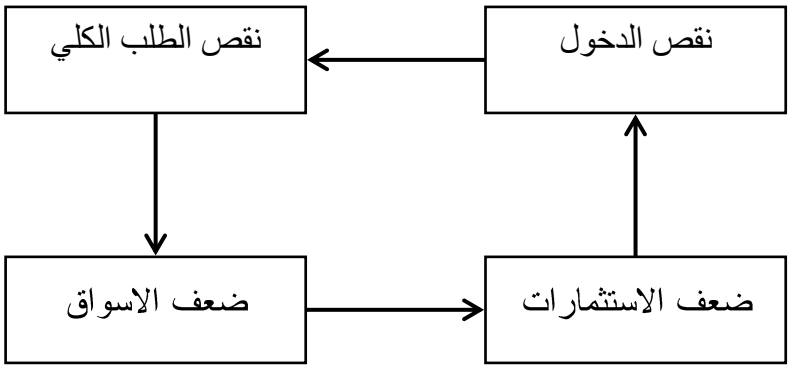

المصدر: محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية و مسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006، ص36.

مما تقدم، يمكن القول أن أساس التنمية البديلة هو الاعتماد الوطني على النفس، وذلك من خلال:

- محاولة الاعتماد بأكبر قدر ممكن على الموارد الاستثمارية الداخلية أو المحلية قبل الالتجاء إلى العون الأجنبي؛
- محاولة اختيار التكنولوجيا ومختلف عوامل الإنتاج المتشابكة لصالح الحاجات والمعطيات المحلية؛
- محاولة الاستفادة من المهارات والعقول المفكرة المحلية؛
- إعداد صيغ استراتيجيات التنمية وإعداد خططها وسياساتها على ضوء ما تحتاجه ظروف المنطقة المعنية، وذلك بدلا من تبني نماذج تنموية غربية نتيجة الاعتقاد بصلاح بعض التجارب بشكل مطلق كونها ملائمة لتاريخ الغرب؛

- محاولة تخفيض درجة التبعية للدول المتقدمة تدريجيا وذلك لتفادي ما تعرفه الكثير من الدول النامية من تدخل في شؤونها الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية.

2.2 مستلزمات التنمية البديلة:

عند الحديث عن نموذج التنمية البديل، فإنه من الحكمة التفطن والانتباه لشيئين أساسيين هما:

- أن المشروع التنموي البديل هو منفذ نجاة لكل دولة نامية تطمح بالدرجة الأولى إلى تحقيق استقلالها من براثن التبعية التي تتعمق تدريجيا من جراء التيارات الجامحة التي تفرزها ظاهرة العولمة. فهذه العولمة التي تحمل في ظاهرها شعارات براقة ورنانة، تنطوي في باطنها على أسباب دمار وفناء الاقتصادات الناشئة كونها تسمح، تحت لواء الحرية الاقتصادية، بهيمنة الأسواق المحلية وإغراقها بمنتجات لا تصنع في مواطن أخرى فحسب، بل تصنع في البلد الواحد وبتكاليف أقل، وهي تسمح كذلك بتحرك الأفراد، الأموال والسلع من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والعكس غير صحيح. فهذا هو الاستعمار الحقيقي ولكن في صورة لبقة.
- أن المشروع التنموي البديل ليس سهل التحقيق خاصة في الظروف الراهنة. فهو يتطلب أولا وقبل كل شيء وعيا سياسيا بجدواه وضرورته، ثم يتطلب تجنيدا لجميع القوى المحلية لتعمل في جو من التكامل لا التناحر. فهذا التكامل سيذلل الصعوبات ويقلل من وطأة الضغوط التي ستمارسها الدول المتقدمة على الدولة التي قررت اتخاذ

مسار تنموي خاص بها. فالطريق سيكون طويلا وصعبا ولكنه سيكون حميد النتائج في نهاية المطاف.

وبالتالي، يتعين على أصحاب القرار التنموي الجريء والحازم توفير جملة من العوامل أو بالأحرى جملة من شروط نجاح المشروع التنموي المنشود. هذه الشروط التي يجب أن تتوافر كحزمة متلاحمة وتعمل في نسق واحد متكامل لتحقيق المبتغى، يمكن تلخيصها في الآتي:[9]

الشرط الأول: ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها السياسات والإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، وذات الفائدة الأكبر للمجتمع، ومن خلال عملها كمنتج مباشر إلى جانب القطاع الخاص لخلق جو من المنافسة بين القطاعين العام والخاص، وبالشكل الذي يؤدي إلى تطوير الإنتاج وتقليل التكاليف، وبما يضمن زيادة الاستخدام الكفء للموارد المتاحة وللفائض الاقتصادي الفعلي والمتاح في البلاد؛

الشرط الثاني: ضرورة ضمان التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة (صناعة، زراعة، سياحة، ...) وبين مختلف أقاليم الدولة من جهة أخرى. فالتوازن فيما بين القطاعات سينجر عنه الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في البلد، كما أن التوازن فيما بين الأقاليم سوف يبعث روح المواطنة ويحافظ على وحدة المواطنين، وبالتالي سيخفف من وطأة الإحساس بالظلم والاستبعاد؛

الشرط الثالث: تطوير القاعدة الاقتصادية المحلية تدريجيا، والسعي بقدر الإمكان لتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يغني عن الحاجة للاستيراد، وبالتالي يقلل تدريجيا من حدة التبعية للخارج؛

الشرط الرابع: ترقية وتطوير الإبداع المحلي، فمن المعروف أن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على الخارج في توفير احتياجاتها التقنية التي لا تتلاءم من جهة مع خبرات أفرادها، ومن جهة أخرى لا تتماشى والظروف الاقتصادية، الطبيعية والاجتماعية للدولة النامية. وعليه، يتوجب على هذه الدول التوجه للجانب المعرفي وبالتالي تفجير الطاقات المحلية المبدعة والخلاقة لبناء قاعدة تكنولوجية محلية تعمل تدريجيا على التملص من التبعية التقنية والتكنولوجية. وهنا يتوجب تدخل الدولة أيضا من خلال توجيهها هذه العملية، ومن خلال ترقية المؤسسات التعليمية والبحثية بما يضمن تحفيز الخلق والإبداع التقنيين؛

الشرط الخامس: إحداث تغيير في أساليب الإدارة المتبعة في البلدان المتخلفة بما يجعلها إحدى روافد المشروع التنموي، وليست عائقا له، كما هو واقع الحال فيها. فتغيير وتطوير الإدارة وأساليبها، وتوفير الكادر القادر على التعامل بمرونة ونجاعة مع الموقف الذي يواجهه، سيعمل على زيادة درجة الإبداع لدى الموظف أو العامل، مما يسهم في تطوير وزيادة الإنتاجية لديه؛

الشرط السادس: إحداث تغيير وتطوير في بعض المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في دفع الاستقلال التنموي إلى الأمام، ومن أهمها المؤسسات المالية والنقدية التي تمتلك دورا فعالا في تشجيع الادخار المحلي، وتوفير متطلبات العملية الإنتاجية منه، بما يقلل من الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية. وهنا ينبغي الإشارة إلى دور المؤسسات الإعلامية المختلفة التي يجب تطويرها أيضا قصد تطوير الوعي لدى الأفراد بضرورة التوجه نحو الادخار الذي ينسجم ومتطلبات التنمية المعتمدة على الذات، والابتعاد قدر الإمكان على الإسراف والاستهلاك الترفي غير الضروري والمقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة؛

الشرط السابع: ضرورة السيطرة على الموارد الطبيعية المحلية من خلال ترشيد استغلالها. هذا الإجراء سيتيح إمكانية توفير المدخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية أولا، ويضمن توجيه هذه الموارد بالشكل الذي يخدم هذه العملية في البلد من خلال تحديد كمية إنتاجها لإيجاد التوازن المطلوب في استفادة الأجيال المختلفة منها؛

الشرط الثامن: ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، بما يضمن حصول الأفراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجيتهم وإسهامهم في عملية التنمية، وتقليل التفاوت في توزيعها، لأنه يخلق آثارا اجتماعية سلبية عديدة، ويدفع المجتمع إلى التناحر،ويزيد من حدوث الممارسات غير القانونية والجرائم التي تدفع بالمجتمع نحو اللااستقرار الذي يلقي بظلاله سلبا على الانجاز الاقتصادي والتنموي. وترتبط العدالة الاجتماعية كذلك بإعادة توزيع الدخل بين المناطق الجغرافية المختلفة في البلد، وبين الريف والمدينة بشكل خاص، بما يضمن تقليل الهجرة الداخلية وتطوير المناطق الأقل نموا في البلد نفسه، من خلال توجيه الموارد لإقامة المشروعات المتنوعة في المناطق المتخلفة؛

الشرط التاسع: ضرورة الحفاظ على استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم تذبذبها، لضمان الاستقرار في تنفيذها لبلوغ الأهداف المسطرة بدقة ووضوح. فالاستقرار، بشكل عام، يعد أحد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية، لأنه يعكس تفهم المشكلات الاقتصادية وتحديدها بشكل دقيق مع وضع الحلول والمعالجات الملائمة لها. وهنا ينبغي الإشارة لضرورة ربط الأهداف بمدد تحقيقها، فهناك أهداف للمدى القصير وأخرى للمدى المتوسط أو الطويل، ولكل منها سياسات اقتصادية مختلفة. ومن خلال ربط الأهداف والمدد والسياسات بدقة، يمكن الوصول إلى أهداف التنمية بشكل تدريجي،

من دون حدوث إخفاقات كبيرة غير تلك التي تحصل بسبب الظروف الطبيعية التي يجب أخذها بالحسبان أثناء وضع السياسات؛

الشرط العاشر: ضرورة تحديد طبيعة العلاقة مع العالم الخارجي، وبالأخص مع الدول الرأسمالية المتقدمة. وهنا تختلف درجة وقوة هذه العلاقة من بلد نامي لآخر، فقد تكون قوية بالنسبة للدول التي لا تتوفر على المتطلبات الداخلية للتنمية المستقلة، وهنا ينبغي عليها الاستفادة من بعض المقومات التقنية والاقتصادية، خصوصا في المراحل الأولى لعملية التنمية، لغاية الوصول تدريجيا لمرحلة صقل الخبرات الوطنية لتحقيق التحرر على جميع الأصعدة. وقد تكون هذه العلاقة بالدرجة التي تسمح للدولة النامية من الانعزال مرحليا عن العالم المتقدم مع تطوير تعاملها وتعاونها مع بقية البلدان النامية لتقوية قدراتها الذاتية في التنمية، وكذا قدراتها التفاوضية والتنافسية مع الدول الرأسمالية. كما يمكن أن تتطور العلاقات في شكل تكتلات إقليمية تجمع بين مجموعة بلدان نامية تتقارب من حيث حجومها الاقتصادية ومستويات تطورها الاقتصادي، أو بين مجموعة بلدان تربطها روابط معينة، كاللغة والدين، أو الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، بما يضمن إيجاد مقومات الاعتماد الجماعي على الذات بين هذه البلدان، وبالشكل الذي يعزز من استقلاليتها منفردة ومجتمعة في الوقت نفسه.

3. مؤشرات التنمية البديلة – إسقاط على حالة الجزائر –

يمكن تقسيم جملة هذه المؤشرات إلى ثلاثة محاور رئيسية كما يأتي:[10]

المحور الأول: مؤشرات الإمكانية :

تشمل المؤشرات التي تبين مدى إمكانية البلد النامي من إتباع طريق التنمية المستقلة، وتنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية وظروفه المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال، وهي:

أولا-الموقع الجغرافي

تنحصر فعالية هذا المؤشر في تحديد مدى أهمية موقع البلد بالنسبة إلى طرق الملاحة الدولية، وكذا قربه أو بعده عن الأسواق الدولية، ومدى توفر طرق المواصلات البرية، البحرية والجوية الرابطة بينه وبين العالم الخارجي (إمكانية شق طرق للتجارة الخارجية).

بالنسبة للجزائر، فلا يخفى على أحد أنها تعد البوابة الشمالية لقارة إفريقيا نحو موانئ أوروبا، وبالتالي فإن موقعها الاستراتيجي يوفر لها فرصا للتعامل مع:

- جملة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، المقدر عددها بعشرين دولة وهي تمثل ثلاث قارات: أفريقيا، أوروبا وآسيا

الجدول رقم 01: الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط

أفريقيا	مصر	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	
أوروبا	تركيا (تراقيا الشرقية)	اليونان	ألبانيا	الجبل الأسود	البوسنة والهرسك	كرواتيا
	سلوفينيا	مالطا	ايطاليا	موناكو	فرنسا	اسبانيا
آسيا	تركيا (الأناضول)	قبرص	سوريا	لبنان	فلسطين	مصر (سيناء)

المصدر: موقع ويكبيديا http://ar.wikipedia.org

- باقي الدول الإفريقية وذلك عن طريق أسطولها الجوي أو المعابر البرية التي تربطها بها

الجدول رقم 02: أطوال الحدود البرية الجزائرية مع الدول المجاورة (كم)

الدولة	تونس	ليبيا	النيجر	مالي	موريتانيا	الصحراء الغربية	المغرب	**المجموع**
الأطوال	965	982	956	1376	463	42	1559	**6343**

المصدر:من إعداد الباحثين

- باقي العالم وذلك من خلال أسطولها الجوي أو عن طريق البحر من خلال مضيق جبل الطارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي.

ثانيا-الحجم :

يشمل المساحة وعدد السكان. وهنا، فمن الناحية الاقتصادية، كلما كبر حجم الدولة زادت إمكانية تخطيها العقبات التي قد تعترض طريق تطورها الاقتصادي خصوصا في مجال إقامة الصناعات الكبيرة، وفي تحديد حجم السوق المحلية. كما أن المساحة الأكبر تتيح إمكانية توفر موارد أكثر تنوعا بالشكل الذي يغني عملية التنمية الاقتصادية ويوفر المواد الأولية اللازمة لإقامة صناعات متنوعة بتكاليف منخفضة. أما حجم السكان الأكبر فيتيح إمكانية توفير عدد أكبر من الأيدي العاملة بمختلف مستوياتها، من دون الحاجة إلى الاعتماد على الخارج في الحصول عليها، إضافة على توليده طلبا أكبر على السلع المنتجة محليا، والذي يدفع باتجاه زيادة الإنتاج والدخل المحليين، أي أنه يؤدي إلى نمو اقتصادي كبير، إذا صوحب بتغيرات نوعية

معينة يمكن أن يحقق تنمية اقتصادية – اجتماعية شاملة تهيئ الأساس للانطلاق نحو التنمية المستقلة.

بالنظر لحالة الجزائر، فهي تتربع على مساحة الإجمالية قدرها2.381.740 كم^2، مما يجعلها ثاني أكبر بلد أفريقي وعربي بعد السودان والحادي عشر عالميا. كما أنها تعد كبيرة نسبيا بالنسبة لمجموعة الدول المجاورة لها وهذا ما يزيد من حظوظها في اكتساب ثروات طبيعية تساعدها في إنجاح مشروع تنميتها المستقلة. وبالنظر إلى عدد السكان، فيقدر بحوالي 40.4 مليون نسمة[11]وهذا ما يعطي كثافة قدرها 16.96 أي تقريبا 17 نسمة / كم^2، وهذا ما يدل عن عدم وجود ضغط كبير على الموارد المحلية التي قد تستخدم بعقلانية ورشادة مما يسمح بتحقيق تنمية مستقلة ومستدامة.

الجدول رقم03 : مقارنة مساحة الجزائر بمساحات بعض الدول المجاورة

البلد	الجزائر	فرنسا	ايطاليا	اسبانيا	تونس	المغرب
المساحة (كم^2)	2 381 740	547 030	301 230	504 782	163 610	446 550
الحجم بالنسبة للجزائر	1	4,4	7,9	4,7	14,6	5,3

المصدر:من إعداد الباحثين

ثالثا- توفر الموارد الطبيعية وتنوعها :

كلما كانت الموارد وفيرة ومتنوعة، كلما قل اعتماد البلد المعني على الخارج في إنجاز مشروعه التنموي، وبالتالي زادت إمكانات تحقيقه للاستقلال المرغوب. وبذلك، ومن خلال دراسة للموارد المتوفرة ومسحها في كل بلد، يمكن الحكم على مدى قدرة هذا البلد في انتهاج طريق التنمية المستقلة بشكل أفضل من غيره.

بالرجوع لحالة الجزائر، نجد أنها تمتلك ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة، لا سيما المحروقات، حيث تحتل الجزائر المكانة الـ 15 عالميا من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن)، والمرتبة الـ 18 من حيث الإنتاج والـ 12 في التصدير.وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/سنويا. أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة الـ 7 في العالم من ناحية الموارد المؤكدة،والمرتبة الـ 5 من حيث الإنتاج والـ 3 في التصدير. فالجزائربهذا تعد عملاقا طاقويا حقيقيا، فهي تظل بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي. أما بالنسبة لمكتسباتها من الموارد المنجمية فهي متنوعة جدا، فهناك أكثر من 30 نوع من المعادن المستخدمة في مختلف الحاجيات البشرية من بينها: الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، الفوسفات، الباريت، الرخام، التنغستن، البنتونيت، اليورانيوم، الذهب والمعادن الثمينة كالألماس. كما تشمل البلاد احتياطات كبيرة من الجبس والحجر الجيري والرمال والطين والدلوميت والاسمنت في شمال البلاد.

رابعا- التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان :

يؤدي التجانس بين رعايا البلد المتكون من أفراد تشدهم روح المواطنة، ويدينون بدين واحد، ويتكلمون لغة واحدة، وتتقارب مستويات معيشتهم وثقافتهم وتقاليدهم، إلى الاستقرار الذي ينعكس على إمكانية تحقيق أهداف التنمية الشاملة بشكل أفضل من البلد الذي لا تتوفر في سكانه الميزات المذكورة.

و تجدر الإشارة إلى أن وجود القوميات و الأديان و اللغات المختلفة في سكان بلد معين، قد لا تشكل عقبة في سبيل تحقيق التنمية المستقلة إذا ما تقاربت مستوياتهم الثقافية و الاجتماعية و أساليب معيشتهم، من دون أن يتركز انتشار أفراد قومية معينة في منطقة جغرافية محددة في البلد، و من دون أن تسيطر إحدى هذه القوميات على إنتاج سلعة معينة يتخصصون فيها دون غيرها، و من دون أن يتمكن من إنتاجها أفراد القوميات الأخرى، بل إن الانتشار على رقعة البلد ككل و الاختلاط مع بقية القوميات و الأديان أدعى إلى إمكانية توفير الانسجام و الاستقرار.

بالنسبة للجزائر، فإنها لا تشهد أي نوع من التنازع والتناحر القبلي والديني، مما جعل من الشعب شعبا متضامنا مع بعضه في السراء وفي الضراء على وجه الخصوص، وهذا بالضبط ما قد يحفز على شحن الهمم وتضافر الجهود للانطلاق في المشروع التنموي المستقل.

المحور الثاني: مؤشرات التأهيل (مؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة)

تشمل المؤشرات التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة، وتنحصر في إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلالات المزامنة له، وكذلك تصحيح هيكل السكان وتوزيعهم القطاعي والتعليمي

والجغرافي، فضلا عن تعديل أساليب توزيع الدخل، والتي تصب في زيادة الناتج والإنتاجية، إلى جانب تطوير نوعية حياة الفرد والمجتمع وصولا إلى مجتمع أكثر تطورا يمكنه من الاعتماد على نفسه في توفير متطلبات تنميته وتطوره. ويمكن تحديد هذه المؤشرات بما يأتي:

أولا-التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية

يبين هذا المؤشر تغير الأهمية النسبية لكل من القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة. فالتطور يفترض تنوع الهيكل الاقتصادي من دون تركز الاعتماد على قطاع معين دون غيره، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الحيوية التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج، كما وتنويعا، وصولا إلى مرحلة الاعتماد على الذات في الحصول على متطلبات المجتمع المختلفة. وتنحصر فعالية سياسات الدولة في تشجيع تدفق الموارد المحلية نحو القطاعات التي تتسم بارتفاع إنتاجيتها مما يزيد من كفاءة استخدامها.

وتجدر الإشارة هنا أيضا، إلى ضرورة تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، إذ يفترض تطوير المناطق الجغرافية كافة في البلد، من دون تركيز الاهتمام على منطقة دون غيرها، وصولا إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل هذه المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المطلوبة لتمكين البلد من الاستقلال.

بالنسبة للناتج المحلي الخام للجزائر، يمكن تقسيمه إلى ثلاث أجزاء: الجزء الأول يتمثل في قطاع المحروقات وهو يمثل المولد الرئيسي لهذا الناتج، الجزء الثاني يشمل كافة القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة، البناء

والأشغال العمومية، الخدمات خارج الإدارات العمومية وخدمات الإدارات العمومية) وهي تمثل حصة الأسد مجتمعة ولكن تبقى ضعيفة في صورتها المنفردة خاصة بالنسبة لقطاعي الفلاحة والصناعة. أما الجزء الثالث فيتمثل في الحقوق والرسوم على الواردات، وهي لا تتجاوز عادة 10% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للبلد. جدير بالذكر هنا أن الحكومة الجزائرية أصبحت تولي اهتماما متزايدا بقطاع الزراعة و السياحة وبالقطاعات الأخرى خارج المحروقات خاصة في خلال الآونة الأخيرة وذلك من خلال تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أن هذا يبقى غير كاف بالنظر لهيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية.

ثانيا–تصحيح الاختلال في هيكل السكان والقوى العاملة :

يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال إعادة توزيع السكان بين الأقاليم المختلفة في البلد المعني، بما يضمن انتشارهم على أوسع رقعة جغرافية ممكنة، وبما يحقق التوازن المطلوب في توزيعهم هذا، بما يرتبط بأهمية المنطقة الجغرافية إداريا وصناعيا. يضاف إلى هذا ضرورة دراسة الهيكل العمري والنوعي للسكان وتحديد السبل الكفيلة باستغلال هذه السمات في عملية التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى القوى العاملة، فيجب تصحيح هياكلها القطاعية، المهارية، التعليمية، المهنية والجغرافية، بما يضمن استخدامها أفضل استخدام ممكن لزيادة إنتاجيتها ورفع كفاءة أدائها. وهنا يجب إعداد المورد البشري الذي يمكنه الاعتماد على نفسه في توفير متطلباته المختلفة، وبالتالي يساهم بقدر كبير في إنجاح المشروع التنموي الشامل والمستقل.

بالنظر لحالة الجزائر، يمكن الإشارة إلى أن النسبة الأكبر للسكان فتية للغاية، سن نصفها تقريبا أقل من 19 سنة (48،24 %). ثلثها أقل من 15 سنة، ولا يكاد يمثل الذين يفوق سنهم 65 سنة إلا 5 % فقط من العدد الإجمالي. وهذا ما قد يجعل الجزائر تزخر بقوى صاعدة كبيرة يمكن استغلالها بصورة رشيدة كي تشارك في بناء الاقتصاد الوطني المعتمد على الذات. أما فيما يخص التوزيع الفضائي للسكان، فيبقى تركيز السكان ينحصر في شمال البلاد، ولكن هناك مساعي جادة لتحفيز السكان على تقليل زحفهم نحو الشمال ونحو المناطق الحضرية، وذلك من خلال ضبط خطط لتطوير بعض القطاعات اللانفطية كقطاع الفلاحة، السياحة بشتى أنواعها. هذه المساعي لا تكفي لوحدها ما لم تتبع بتحفيزات مالية و مادية و كذلك بتوفير مرافق و مؤسسات إنتاجية و خدماتية تغني سكان الأقاليم الوسطى و الصحراوية من التفكير على الزحف للشمال بحثا على الرفاه و الحياة الكريمة.

ثالثا-التطور في نوعية الحياة :

سيتم التركيز على جانبين مهمين هنا، هما الجانب التعليمي والجانب الصحي. بالنسبة للجانب التعليمي، يمكن مثلا قياس مدى ارتفاع عدد المسجلين في المراحل الدراسية المختلفة نسبة إلى عدد السكان في الفئات العمرية المقابلة لها، مدى التغيرات الطارئة على نظام التعليمي والتربوي عامة، كنسب المتخرجين من المعاهد والجامعات ومراكز لتكوين المهني ...الخ، حجم ونسبة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي إلى إجمالي النفقات التعليمية، ونسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي النفقات العامة للدولة. أما الجانب الصحي، فيقاس من خلال عدة مؤشرات أهمها معدل

وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الميلاد، وعدد ونسبة السكان لكل طبيب ... الخ.

بالنسبة للجزائر، هناك إصلاحات كبيرة وعميقة خصت وتخص كل من القطاع التعليمي والصحي على السواء. ويمكن تلخيص بعض هذه التطورات على سبيل المثال لا الحصر في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطورات الجانب التعليمي والصحي في الجزائر

	2000	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق على الرعاية الصحية (% من إجمالي الناتج المحلي)	53,	53,	34,	44,	45,	85,
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)	70,02	771,	971,	272,	472,	672,
معدل الوفيات دون سن الخامسة(لكل 1000)	45,9	37,7	36,3	34,9	33,5	32,3
معدل وفيات، الرضّع (لكل 1000 مولود حي)	39,6	33,4	32,2	31,1	30	29
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من	8107,	7111,	5110,	9109,	5107,	7107,

الإجمالي)						
الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي(% من الإجمالي)	-	421,	821,	024,	-	30,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة

رابعا-العدالة في توزيع الدخل والثروة :

يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال دراسة الإجراءات والسياسات الخاصة بإعادة توزيع الدخل والثروة بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن المؤشرات المعتمدة هنا نسبة أعلى 20 بالمائة من السكان من الدخل الوطني وأدنى 40 بالمائة منهم منه لمعرفة مدى التفاوت في توزيعه. وبالتالي، يمكن التعرف إلى التطور الحاصل في هذا التوزيع وربطه بالسياسات الضريبية المختلفة والسياسات الدخلية.وهنا لا يفترض حصول الأفراد على نصيب متساو من الدخل والثروة، وإنما يفترض ربط ذلك بإنتاجية الفرد ومدى إسهامه في عملية التنمية.

بالنسبة للجزائر، المؤسف أنه لا توجد احصائيات الواضحة في هذا المجال، إلا أننا يمكن القول إن هناك تفاوت في مستويات الثروة بين طبقتين أصبحتا تميزان المجتمع الجزائري: طبقة غنية وطبقة فقيرة، أما بالنسبة للطبقة المتوسطة فهي تكاد تكون معدومة.

خامسا-مؤشر التقنية والبحث العلمي:

يقاس من خلال تتبع الاهتمام الذي توليه الدولة لمؤسسات البحث العلمي، ومدى انتشارها في المناطق الجغرافية كافة، فضلا عن عدد البحوث المنشورة وعلاقتها بالجانب التطبيقي أو العملي، ومدى الاستفادة منها فعلا،

خصوصا بالنسبة إلى براءات الاختراع. هذا إلى جانب مؤشرات ثانوية، كالإنفاق على التعليم وعلى البحث العلمي، كنسبة من الدخل الوطني الذي يفترض أن يتزايد مع التطور الاقتصادي.

بالنسبة للجزائر، يمكن تلخيص بعض الاحصائيات المتعلقة بهذا المجال في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: احصائيات حول مؤشر التقنية والبحث العلمي في الجزائر

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي)	-	0,23	0,36	0,20	0,16	0,07	-	-
طلبات تسجيل براءات الاختراع، للمقيمين	32	51	43	30	58	59	58	84

المصدر: معهد اليونسكو الإحصائي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتقريرها حول براءات الاختراع.

المحور الثالث: مؤشرات الاستقلال

يشمل المؤشرات المحددة لاستقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد، وسيتركز الاهتمام على المؤشرات الاقتصادية دون غيرها لتوفر إمكانية قياسها كميا من جهة، ولأنها توفر المعنى الأساسي الذي تهتم به هذه الدراسة للتنمية المعتمدة على الذات من جهة أخرى، وستقسم هذه المؤشرات إلى:

أولا–مؤشرات الفجوة الخارجية :

تنحصر هذه المؤشرات في جملة من المؤشرات الفرعية، أهمها:

- **مؤشر الانكشاف التجاري للدولة:** الذي يقاس بنسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن تلخيص المعطيات الخاصة بالجزائر في الجدول التالي

الجدول رقم 06: نسب صادرات وواردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي الجزائري

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	41,2	36,3	35,1	38,3	40,1	47,7	48,6	46,6	46,3	40,4
الواردات	21,4	21,6	25,4	23,9	25,7	24,3	21,5	23,3	22,9	36,1

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي

- **مؤشر نسبة التصدير إلى الاستيراد:**وهو يعكس مدى تمكن البلد من الاعتماد على الموارد التي يحصل عليها من جراء تصدير جزء من موارده المحلية (سواء بشكل أولي أو مصنع) في استيراد متطلبات عملية التنمية الاقتصادية التي لا يمكن توفيرها محليا، وبالشكل الذي لا يضطره إلى اللجوء إلى الوسائل الأخرى في تمويل استيراداته والتي قد تمس استقلاله الاقتصادي (سواء في شكل اقتراض أو مساعدات). جدير بالذكر في هذا الإطار انه لحد اليوم لا يزال قطاع المحروقات يهيمن على صادرات الجزائر. أما بالنسبة للواردات فهي تظل مستمرة وتمس مختلف السلع كالسيارات والقمح والأدوات التكنولوجية الحديثة. هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على هشاشة الصناعة الجزائرية وانفتاح الأسواق المحلية على مصرعيها لكافة المنتجات التي أصبحت تنهال على الجزائر من كل حدب وصوب. و لكن ما يمكن تسجيله في الآونة الأخيرة هو توجه الحكومة الجزائرية في ظل الأزمة الراهنة إلى محاولة التقليل من الاعتماد على الواردات من خلال تبني سياسة " الاعتماد على منتوج بلادي" و هذا سعيا منها على إيجاد البديل للمنتوج المستورد، و ما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد هو ضرورة السهر على تطبيق الجودة في المنتوج من أجل اكتساب ثقة الزبائن و إقناعهم بضرورة التخلي عن المنتوجات المستوردة ما دامت المنتوجات المحلية تلبي الأذواق و الاحتياجات.

ثانيا– مؤشر الدين الخارجي :

ينشأ كنتيجة لظهور كل من الفجوة الداخلية والخارجية. وهنا سيتم اعتماد مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا

تزيد عن نسبة محددة، إلى جانب مؤشر نسبة خدمة الدين إلى إجمالي حصيلة الصادرات للدولة المعنية في فترة ما والتي ينبغي ألا تزيد هي كذلك عن نسبة محددة.

بالنسبة للجزائر، فلقد استطاعت أن تتخلص من براثن الدين الخارجي وهذا يعد شيئا حميدا جدا ويخدم مصلحة الوطن لحد كبير. المؤسف في الأمر أن المصدر الوحيد والأوحد الذي سمح للجزائر بالتخلص من هذا الكابوس هو الأزمات التي عانت وتعاني منها أسواق النفط مما حقق مداخيل غير مسبوقة للجزائر، وحبذ لو كانت تلك الأموال ناجمة عن مداخيل المحققة من النشاط الاقتصادي الفعلي والمتنوع للجزائر. و المؤسف في الأمر كذلك، أنه بعد كل تلك المكاسب المالية المحققة في السنوات الماضية إلا أنها تبددت و تبخرت و لم تستغل أحسن استغلال مما سيرغم الجزائر للرجوع لكابوس الاستدانة من جديد.

ثالثا–مؤشرات التبعية الصناعية : وتشمل:

- **مؤشر الاستيرادات الاستثمارية:** يقاس بنسبة هذه الاستيرادات إلى إجمالي الاستثمار المتحقق في فترة ما،
- **مؤشر الاعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية:** إذ أن اعتماد البلد على الشركات متعدية الجنسية في إقامة المشاريع الحيوية وتشغيلها سيعرض عملية التنمية فيه إلى الانزلاق إلى متاهات التبعية.

بالنسبة للجزائر، فقد أصبحت قبلة كل الدول، العربية منها وغير العربية، لإنجاز مشاريع استثمارية تحت لواء الانفتاح الاقتصادي وتحضر الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. ومن المؤسف هنا كذلك أن

الجزائر سارعت في خصخصة المؤسسات العمومية وحل البعض الآخر منها مما أدى إلى تسريح أعداد هائلة من العمال، الشيء الذي فاقم في نسب البطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية لهؤلاء. كما أن الدولة الجزائرية قد سارعت في تطبيق تعليمات المؤسسات المالية الدولية الداعية بانسحاب الدولة من الساحة الاقتصادية مما سمح للقطاع الخاص بالخوض في هذه الساحة من دون أن تكون له تهيئة مسبقة وهذا ما ألقى بظلاله سلبا على الاقتصاد الوطني والأسواق المحلية بصفة خاصة.

4. الخاتمة والتوصيات

مما تقدم ذكره، تبين لنا أن المشروع التنموي المستقل هو مشروع محفوف بالصعوبات ولكنه يستحق الخوض فيه لما له من محاسن ونتائج حميدة. كما تبين لنا كذلك بأن الجزائر تزخر بالعديد من المؤشرات التي تم التطرق لها في هذه الورقة، مما قد يهيأ لها المناخ والظروف الملائمة للشروع في مثل هذه المشاريع البديلة التي أثبتت نجاعتها على مر السنين خاصة في الدول الآسيوية.ورغم هذا، فتبقى هناك جملة من النقائص التي يجب على أي دولة أن تتداركها وتتجاوزها بإرادة وعزيمة كبيرتين.

على هذا الأساس، يعد من الضروري تقديم بعض التوصيات التي نراها جد هامة لإنجاح مساعي المشروع التنموي البديل، أهمها:

☜ قبل الشروع في تنفيذ الخطة التنموية البديلة يجب.

- توفر الطموح كونه مؤشر وليد الرغبة في تحقيق أي مشروع.
- تحديد جملة التحديات الواجب الاستجابة لها.
- توفر روح التضحية كونها تظهر صلابة القائم على المشروع في مواجهة التحديات.

- اعتماد أداة التخطيط كونها تساعد على رسم اتجاه إقلاع المشروع التنموي البديل.

☜ عند الشروع في تنفيذ الخطة التنموية البديلة يجب:

- توفر عامل الاستمرارية في تنفيذ الخطة.
- السعي لتحقيق انجازات ملموسة وواقعية وذات أهمية للوطن والمجتمع.
- التحلي بالمرونة في تغيير الخطة أو أجزاء منها لتتماشى والظروف المعاشة وبما يخدم أولا وقبل كل شيء المصالح الداخلية.

☜ يجب أن تتوفر في القائمين على إدارة التنمية البديلة جملة من الميزات الخصوصية التي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- خاصية المبادأة.
- خاصية السرعة في اتخاذ القرارات وفي تنفيذها.
- خاصية الطموح والمثابرة.
- خاصية القدرة على التغيير.
- خاصية المستقبلية.
- خاصية الإبداع.
- خاصية الأخلاق.
- خاصية المشاركة.

☜ قصد ضمان نجاح المشروع التنموي البديل أو على الأقل النجاح في تحقيق انطلاقة موفقة له، على الجهات المسؤولة أن تسهر على تحقيق ما يلي:

- تنوع في النشاط الاقتصادي الوطني وتحقيق توازن جغرافي في توزيع المشاريع الاستثمارية.
- التأكيد على نوعية التكوين في الجامعات والمعاهد لتحسين مستوى المورد البشري الذي يعد أساس المشروع التنموي المنشود.
- ضرورة تدخل الدولة في الساحة الاقتصادية لتكون سندا للقطاع الخاص ولتحفيز روح التنافسية في الساحة الاقتصادية.
- إعطاء أهمية بالغة لانشغالات المواطنين كونهم حجر الزاوية في المشروع التنموي مما قد يعزز روح المواطنة لديهم وروح التضحية اللازمة لتحقيق النجاح المطلوب.
- التحلي بالرشادة في تسيير كافة الموارد المحلية (الطبيعية، المالية والبشرية) وتطبيق سياسة المسائلة والمتابعة بصورة فعلية .
- التأكيد على ضرورة التخطيط في كل مرحلة من مراحل المشروع التنموي.
- التأكيد على ضرورة التكتل الاقتصادي عند اللزوم، في حالة الشك و/أو الخوف من عدم نجاح المشروع التنموي البديل.

الهوامش والمراجع

[1] عبد العزيز محمد الحر، **التربية والتنمية والنهضة**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003، ص 27.

[2] عبد الجابر تيم و آخرون، **مستقبل التنمية في الوطن العربي**، دار اليازوري العلمية، الأردن، 1998، ص 92.

[3] محمد نبيل جامع، **اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة و تعزيز الأمن القومي**، دار غريب للطباعة و النشر، مصر، 2000، ص 68.

[4] نفس المرجع، ص 69.

[5]يوسف عبد الله صايغ، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، ص 14.

[6] سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة – المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج – دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 39.

[7]إسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1976، ص 99.

[8]يوسف عبد الله صايغ ، **التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992،ص147 .

[9]سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص 64–74 .

[10]سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص 81–93.

[11]حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات ONS لشهر جانفي 2016.